



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الحوار الكُردِي في سورية؛ الواقع والمعوقات والنتائج



Partiyên Yekîtiya Niştimanî ya Kurd
أحزاب الوحدة الوطنية الكُردية

أبحاث اجتماعية

الكاتب: حسين جليبي



مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقى الأفكار.

قسم الدراسات:

يُقَدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتفتح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ وورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



الحوار الكُردي في سورية؛ الواقع والمعوقات والنتائج

حسين جلي



المحتويات

3	مقدمة.....
5	أولاً. اتفاقات حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي في إقليم كردستان.....
7	ثانياً. مبادرة حزب الاتحاد الديمقراطي للحوار مع المجلس الوطني الكردي في سورية.....
8	ثالثاً. رد المجلس الوطني الكردي على مبادرة توحيد الصف الكردي.....
9	رابعاً. رد «قوات سوريا الديمقراطية» على مطالب المجلس الوطني الكردي.....
9	1. قضية قوات (بيشمركة روح) الكردية السورية في إقليم كردستان.....
9	2. مصير المختطفين المخفيين قسراً.....
10	3. مكاتب الأحزاب الكردية السورية.....
11	خامساً. مفاوضات وحدة الصف الكردي في سورية برعاية أميركية.....
11	1. انطلاق مفاوضات وحدة الصف الكردي السوري.....
12	2. نتائج أولية لمفاوضات وحدة الصف الكردي.....
13	سادساً. موانع التوصل إلى وحدة الصف الكردي في سورية.....
13	1. عدم الفصل بين حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي.....
14	2. اختلاف الأجندات والأهداف بين طرفي التفاوض.....
14	3. تحالفات الطرفين وامتداداتهما المحلية والإقليمية.....
15	4. العلاقات المتوترة بين حزب العمال الكردستاني وإقليم كردستان.....
15	5. الاعتراض التركي على وجود حزب العمال الكردستاني.....
16	6. عدم إيمان حزب العمال الكردستاني بالشراكة مع الأحزاب الكردية.....
16	7. حظر النشاط السياسي ومكاتب الأحزاب الكردية.....
17	8. التعليم الأيديولوجي.....
17	9. الوضع العسكري والتجنيد القسري.....
18	10. عمليات الخطف والإخفاء القسري.....
18	11. تحقق الأهداف الأميركية في سورية.....
19	الخاتمة.....

مقدمة

شارك الكُرد في الثورة السورية منذ بدايتها، وأصبحت مناطقهم جزءاً من الحالة الثورية بعد أيامٍ قليلة من انطلاقها، إلا أنها شهدت تقاطر كوادر حزب العمال الكُردستاني عليها، من معاقلمهم النائبة في جبال قنديل، ضمن إطار تفاهيمٍ مع نظام الأسد، يقضي بتسليم الحزب إدارتها، للحفاظ على نفوذه فيها وحماية ثرواتها الاستراتيجية النفطية والزراعية، وحرف بوصلة الكُرد عن النظام والمطالبة بالحقوق الكُردية في البلاد، وتوجيهها نحو العداء لتركيا، لإخراجهم من معادلة الثورة السورية، ليشكل ذلك بداية انقسام كُردى، وازدواجية في التعامل مع الثورة.

عمد حزب العمال الكُردستاني إلى تفعيل نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي، فرعه السوري الذي كان أعلن تأسيسه قبل أقل من عقدٍ من ذلك في دمشق، وبدلاً من الانضواء تحت سقف المجلس الوطني الكُردى الذي أُسس بعد أشهر عدة من بداية الثورة، كأول مظلة جامعة للأحزاب الكُردية والحراك الثوري الكُردى عمومًا الذي انضم إلى المجلس الوطني السوري بعد تأسيسه خارج البلاد، ووضع إسقاط نظام الأسد على رأس أهدافه، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي تأسيس تجمع حزبي خاص به باسم (مجلس شعب غرب كُردستان)، ثم انضم إلى هيئة التنسيق المعارضة التي أُسست في دمشق، ليفترق بذلك عن المجلس الكُردى ويسير باتجاه مختلف.

من أجل تمكين حزب العمال الكُردستاني من السيطرة على المنطقة، أعاد نظام الأسد انتشار قواته الأمنية والعسكرية وغيّر من مواقع بعض إداراته فيها، وجرت عملية استلام وتسليم للمنطقة بين الطرفين، سؤفاها على أنها ثورة قام بها الحزب على النظام وحرّرها منه، ثم أعلن الحزب (إدارة ذاتية ديمقراطية) فيها، وغيّر اسمها إلى (روج أفا)، وأخذ يكتف من استهدافه للحراك الثوري بما فيه من ناشطين وتنسيقيات وأحزاب، وراح يقتحم مكاتب الأحزاب ويخربها وينهبها ويحرقها ويغلقها، ويستخدم منظومة قانونية خاصة فرضها بشكل منفرد، لحظر نشاط تلك الأحزاب ومطالبتها بترخيص نفسها من إدارته، إلى أن نفذت وحداته الأمنية والعسكرية هجوماً شاملاً على تلك المكاتب، في منتصف آذار/ مارس 2017، فأحرقت وخربت وأغلقت ما يزيد على خمسين منها خلال ساعات، لينتهي بذلك المظهر الوحيد الذي يدل على وجودها، وتعود إلى النشاط السري مثلما كان عليه حالها قبل الثورة.

تابع حزب العمال الكُردستاني السير على نهجه المعادي للأحزاب الكُردية، خلال العملية العسكرية التركية في منطقة عفرين، فوجّه إلى مسؤوليها تهمة المشاركة في العملية التي أسقطت إدارته في عفرين وأنهت وجوده فيها، إلا أن سلوك الحزب تجاه تلك الأحزاب تغير رأساً على عقب بعد تسع سنوات، في إثر العملية العسكرية التركية الثانية في منطقة شرق نهر الفرات السورية، إذ أبدى بعد خسارته المنطقة التي استهدفها تلك العملية، وإبعاد وحداته العسكرية عن المنطقة الحدودية السورية مع تركيا، انفتاحاً عليها وطرح مبادرةً للحوار معها، وسمح لها بفتح مكاتبها، متخلياً بذلك عن شرط ترخيصها.



سأتناول في هذا البحث حوارَ حزب الاتحاد الديمقراطي مع المجلس الوطني الكُردي، ودوافع الحزب لهذا الحوار، وهل كان ذلك خيارًا حقيقيًا أم محض تكتيكات مرحلية لجأ إليها بسبب ظروف خاصة به، والقضايا الرئيسية في الحوار والمعوقات التي تواجهه، وما حققتَه المفاوضات بعد مرور مدة طويلة على بدءِها، وهل كانت ستؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق بين طرفيها اللذين يقولان إنها خطوة على طريق حوار أوسع بين السوريين، وفي خدمته.

أولاً. اتفاقات حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي في إقليم كردستان

انعكس التنافر بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، على الوضع في المناطق الكردية السورية، وهمّش الكرد وأضعف تأثيرهم في مجرى الأحداث في سورية، إلا أن هناك محاولات عدة جرت، لتوحيد مواقف الطرفين وجمعهما ضمن إطار واحد، كانت أولاها في مدينة القامشلي، عندما تم التوقيع بينهما في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير 2012، على (وثيقة القامشلي) التي هدفت إلى: "المحافظة على سلمية العمل الميداني، ونبذ العنف بأشكاله كافة وتحريم الاقتتال الداخلي الكردي، وتشكيل لجنة عليا لتنظيم العلاقات بينهما ومعالجة المشكلات ميدانياً". لكن الوثيقة لم تنجح في إيقاف الانتهاكات بحق المواطنين الكرد، ووُجّهت أصابع الاتهام إلى حزب الاتحاد الديمقراطي، فاجتمع ممثلو المجلس مع الحزب في هولير/أربيل عاصمة إقليم كردستان، في بداية حزيران/يونيو 2012، بدعوة من سلطات الإقليم، وأعلنوا (وثيقة هولير) التي نصّت على تشكيل هيئة عليا مشتركة بينهما، "لتنسيق العمل السياسي والدبلوماسي والتحرك المشترك لبلورة مشروع سياسي موحد، يركز على الثوابت الوطنية والقومية للشعب الكردي في سورية التي تتجسد في العمل من أجل إسقاط النظام الدكتاتوري في دمشق، وإلغاء المظاهر المسلحة جميعها في المناطق والبلدات الكردية، وتأليف لجان حماية مشتركة غير مسلحة"⁽¹⁾.

لم تنفّذ بنود (وثيقة هولير)، واستمر حزب الاتحاد الديمقراطي في عسكرة المنطقة الكردية، وإقصاء المجلس الوطني الكردي واستهداف المعارضين لهجه، فاستأنف الطرفان بعد شهر من صدور الوثيقة اجتماعاتهما في عاصمة إقليم كردستان، ووقعا بالنتيجة على (اتفاق هولير) في الحادي عشر من تموز/يوليو 2012، الذي نص على تشكيل لجان مشتركة لإدارة شؤون المنطقة، واعتمد مبدأ المناصفة فيها، بنسبة 50% لكل طرف، وعلى الرغم من أن الاتفاق شكّل اعترافاً بالمساواة بين حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة، والقوى الأخرى كلها من جهة أخرى؛ بما فيها المجلس الوطني وأحزابه إضافة إلى المستقلين، فقد انقلب الحزب عليه وألغى اللجان عملياً، من ذلك طرد المعينين من قبل المجلس في إدارة معبر (سيمالكا) المائي مع إقليم كردستان، لتنعقد له السيطرة على المنفذ الوحيد للمناطق الكردية السورية مع العالم الخارجي.

قبيل انطلاق الجولة الثانية من مفاوضات جنيف بين نظام الأسد والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة التي شارك المجلس الوطني الكردي فيها، بوصفه أحد مكونات الائتلاف، عمل حزب الاتحاد الديمقراطي على التقرب من المجلس، بعد أن بقيت الأبواب موصدة أمام مشاركته في المفاوضات منذ انطلاقها، بسبب عدم قبول طرفي التفاوض انضمامه إلى وفديهما، ورفضهما مشاركته في المفاوضات كطرف ثالث مستقل. وبعد أيام من المفاوضات في إقليم كردستان، بين المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي (وهو تجمع حزبي جديد شكّله حزب الاتحاد الديمقراطي)، وقّع الطرفان في الخامس من كانون الثاني/يناير 2014 على اتفاق (هولير الثاني) الذي نصّ على فتح الحزب معبر (سيمالكا) أمام تحركات

(1) صحيفة البيان: بارزاني يوحد أكراد سوريا تحت لواء «الهيئة الكردية العليا»، 2012.07.13

المجلس، مقابل قبول الأخير مشاركة الحزب معه في حضور مفاوضات جنيف الثانية، إلا أن الحزب عاد إلى إغلاق المعبر ثانية، وقال إنه يرى "المجلس الوطني الكردي شريكاً للائتلاف في سفك دماء الشعب الكردي، وشريكاً له كذلك في معاداة مكتسباته"، بعد إصرار الائتلاف على عدم قبوله في وفده المفاوض إلى جانب المجلس الكردي، ومن ثم بقاءه خارج مفاوضات جنيف.

بعد مرور عشرة أشهر على توقيع اتفاق (هولير الثاني) الذي لم يُنفذ منه أي بند، دعت حكومة إقليم كردستان طرفيه لعقد جولة لقاءات جديدة في مدينة دهوك. وبعد ثمانية أيام من الحوارات بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، تم التوقيع بينهما في الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2014 على (اتفاق دهوك)، بحضور رئيس إقليم كردستان. ونصّ الاتفاق الجديد على "تشكيل مرجعية كردية سورية مكونة من ثلاثين عضواً، مهمتها رسم الإستراتيجيات وتجسيد الموقف الكردي الموحد في سورية، على أن تتوزع النسب فيها على الشكل الآتي: حركة المجتمع الديمقراطي (حزب 12) 40% (PYD) عضواً)، المجلس الوطني الكردي 40% (12 عضواً)، ونسبة 20% (6 أعضاء) من أحزاب لا تنتمي إلى الطرفين، يقومان بانتخابهم مناصفةً"، بعد أن عيّنت الحركة ممثلها وانتخبت حصتها من الأعضاء الإضافيين، أحرّت الخلافات على الحصص بين أحزاب المجلس الوطني الكردي العملية شهوراً، وعندما تم حلها ووصل الأمر إلى انتخاب الأعضاء الإضافيين المقربين منه، صوّتت بعض أحزاب المجلس على انتخاب مقربين من حزب الاتحاد الديمقراطي، ما أحدث خللاً في تشكيلة المرجعية ورجح سيطرة الحزب عليها، وهو ما اعترض عليه المجلس الذي عمد إلى فصل تلك الأحزاب⁽²⁾، وعندما أصرّ الحزب على قبول الطرف الآخر للنتائج، وعمدت الإدارة الذاتية التابعة له إلى إجراء انتخابات بلدية من طرف واحد، انتهى (اتفاق دهوك) عملياً، وأعلن إقليم كردستان أنه "لا يوجد لدينا أيّ مشروعات جديدة، واتفاق دهوك كان محاولتنا الأخيرة".

(2) انضمت الأحزاب المفصولة إلى إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي، وأصبحت جزءاً من التجمعات التي أسسها الحزب في ما بعد.

ثانياً. مبادرة حزب الاتحاد الديمقراطي للحوار مع المجلس الوطني الكردي في سورية

بعد مرور أربع سنوات على إغلاق باب الحوار الكردي السوري، استمر خلالها حزب الاتحاد في ممارسة سياسة الاستفراد بالمنطقة وقمع أحزاب المجلس الوطني الكردي واضعافه، أعلن حزب العمال الكردستاني، في الرابع من كانون الثاني/يناير 2019، عبر أحد تشكيلاته (المؤتمر الوطني الكردستاني المعروف اختصاراً بـ KNK)، مبادرة لعقد "مؤتمر قومي كردي، وتوحيد الصف الكردي السوري من خلال تشكيل مظلة أو مرجعية للكردي، للسعي لعدم تفويت الفرصة السانحة لهم للحصول على حقوقهم في كردستان سورية، وكذلك للحفاظ على المكاسب المتحققة"⁽³⁾، وأعلن أيضاً أنه اجتمع مع الإدارة الذاتية الديمقراطية، واتفقوا على بعض النقاط، منها السماح للأحزاب غير المرخصة في شمال سورية وشرقها بافتتاح مكاتبها في المنطقة، وهو ما أكدته في اليوم التالي (لجنة شؤون الأحزاب السياسية) في إدارة الحزب، عندما أعلنت سماحها لأحزاب المجلس الوطني الكردي بإعادة افتتاح مكاتبها، إلا أن الحزب تراجع سريعاً عن خطوته الانفتاحية تلك، وتابع سياساته القمعية تجاه المجلس.

أطلق حزب العمال الكردستاني مبادرة جديدة للحوار الكردي السوري، بعد مرور أربعة أسابيع على عملية (نزع السلاح) العسكرية التركية، في منطقة تل أبيب - رأس العين/سريه كانية. فقد أعلن القائد العام لـ «قوات سوريا الديمقراطية» مظلوم عبدي استعداده للقيام بدوره «الوطني»، لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الوطنية الكردية كافة، ومناقشة «أسس الوحدة الوطنية»، وذلك في وقت أصبح فيه الحزب في أسوأ أوضاعه، بعد أن ألفت به العملية العسكرية التركية، مع ما رافقها من تفاهات بين القوى الفاعلة في المنطقة، بعيداً، وجعلته على هامش المناطق الكرديّة السوريّة، ونجحت في إخراج قوته العسكرية منها، بحيث أصبحت على بعد ثلاثين كيلومتراً من الحدود السوريّة التركية، مع الإشارة إلى فقدانه السيطرة قبل ذلك على منطقة عفرين⁽⁴⁾. على الرغم من أن ما صدر عن قائد قوات (قسد) مظلوم عبدي لم يكن مبادرة متكاملة، بل محض رغبة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة للخروج بموقف موحد، كما قال، اعتبر خلالها نفسه وقواته جهة محايدة تريد التقريب بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي؛ فقد عدّ الأمر إلقاء حجر في المياه الراكدة، خصوصاً في ظل الحديث عن مبادرة فرنسية للتقريب بين الأطراف الكرديّة السوريّة، وتطبيع الأوضاع في المنطقة تبدأ بإجراءات لبناء الثقة، منها السماح للأحزاب بممارسة نشاطها وافتتاح مكاتبها.

(3) عبد الكريم عمر، القيادي في إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي وممثل (KNK)، خلال مؤتمر صحافي في القامشلي: "سينعقد المؤتمر دون شروط مسبقة، وسيقف المؤتمر الوطني الكردستاني على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وسيستمر في بذل المحاولات حتى توافق على المبادرة".

(4) أطلق (القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية) ما عدّ مبادرة لوحدة الصف الكردي، في تغريدة على صفحته على موقع تويتر، في 2019.10.28، وجاء فيها: "نحن في قوات سوريا الديمقراطية، مستعدون للقيام بدورنا الوطني في تقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف الوطنية الكرديّة في روجآفا، لمناقشة أسس الوحدة الوطنية، والتوصل لموقف موحد لتجاوز هذه المرحلة المصيرية من حياة شعبنا".



ثالثاً. رد المجلس الوطني الكردي على مبادرة توحيد الصف الكردي

التقى وفدٌ من المجلس الوطني الكردي مع آخر من حركة المجتمع الديمقراطي التابعة لـ PYD، بقائد «قوات سوريا الديمقراطية»، في الحادي عشر من تشرين الأول/نوفمبر 2019، وطرح المجلس ثلاثة ملفات، قال إن حلّها يمكن أن يؤدي إلى تطبيع الأوضاع وخلق جو صحي للحوار، وقد دارت حول:

1. عودة قوات (بيشمركة روج) الكردية السورية التي تعسكر في إقليم كردستان التي تعد الجناح العسكري للمجلس الوطني الكردي.
2. الكشف عن مصير الناشطين الكرد الذين يخفيهم حزب الاتحاد الديمقراطي قسرًا منذ سنوات، وإطلاق سراحهم.
3. السماح للأحزاب الكردية باستئناف نشاطها وفتح مكاتبها، وإطلاق سراح كوادرها المحتجزين في سجون حزب الاتحاد الديمقراطي.

إضافةً إلى ذلك، اشترط المجلس حضور رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني والمجتمع الدولي، وضمّانتهما لأي اتفاق بينه وبين حركة المجتمع الديمقراطي⁽⁵⁾.

(5) موقع باسنيزوز: (بإشراف مظلوم عبيدي، اجتماع بين الوطني الكردي السوري وحركة المجتمع الديمقراطي. مسؤول في المجلس يكشف عن فحواه).

رابعاً. رد «قوات سوريا الديمقراطية» على مطالب المجلس الوطني الكردي

أعلن قائد قوات (قسد) بعد لقائه الأحزاب الكردية، لبحث القضايا الثلاث التي طرحها المجلس الوطني الكردي، أن المرحلة التالية ستكون "عقد مؤتمر في القامشلي، من أجل الوصول إلى مرجعية كردية موحدة، وتوحيد الخطاب الكردي في الداخل والخارج؛ لتقرير مصير الشعب الكردي ومؤازرة قوات سوريا الديمقراطية في المحافل الدولية"، ورداً على القضايا التي طرحها المجلس عليه⁽⁶⁾.

1. قضية قوات (بيشمركة روج) الكردية السورية في إقليم كردستان

سارع القائد العام لقوات (قسد) إلى الرد على مطلب المجلس الوطني الكردي، الداعي إلى عودة قوات (بيشمركة روج) إلى المناطق الكردية السورية لحمايتها، فكرر ما دأب حزب الاتحاد الديمقراطي على قوله طوال السنوات الماضية، من أنه "لا مانع لدينا من عودة أي قوة عسكرية، شرط انضوائها تحت لواء قوات سوريا الديمقراطية وقتالها تحت إمرتها، لأن الأخيرة تقاتل منذ ثماني سنوات وتمثل الجميع، وبأن ما يحتاجون إليه هو وحدة سياسية وليس اتفاقاً عسكرياً"، أما إذا حاولت العودة بغير ذلك، فستتم مواجهتها عسكرياً، ليغلق الحزب بذلك هذا الملف⁽⁷⁾.

2. مصير المختطفين المخفيين قسراً

أما بخصوص الناشطين الكرد المخفيين قسراً⁽⁸⁾، فقد أعلن القائد العام لـ «قوات سوريا الديمقراطية»، في الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2019، أنه تسلم من أحزاب المجلس الوطني الكردي "قائمة بأسماء عشرة أشخاص من المغيبين، وبأنه سيقوم بالتحقيق في أوضاعهم"⁽⁹⁾. وأعلنت (هيئة الداخلية لشمال وشرق سورية) في بيان لها تشكيل "لجنة تقصي حقائق متخصصة للتحقيق في الموضوع، ستشارك

(6) موقع قوات سوريا الديمقراطية. لقاء قائد قسد مع وسائل الإعلام، 2019.11.10.

(7) المصدر السابق.

(8) المختطفين الكرد أو المخفيين قسراً المشار إليهم أعلاه، اختفوا في مناطق نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي، خلال ظروف أدت إلى توجيه أصابع الاتهام إليه، كونهم من المعارضين لنهج الحزب، أو المنتمين إلى الأحزاب المختلفة معه، أو ممن تعرضوا لتهديداته بسبب نشاطهم السياسي أو المدني، وبعضهم ممن ما يزال يخفهم قسراً وينكر وجودهم.

(9) قائمة المفقودين التي سلمها المجلس الوطني الكردي لقائد قوات سوريا الديمقراطية، وتتضمن مكان اختطاف أو اعتقال أو اختفاء كلٍّ منهم وتاريخه: 1. جميل عمر، القامشلي، 2012.07.13. 2. بهزاد دورسن، ديرك، 2012.10.24. 3. نضال عثمان، ديرك، 2012.10.24. 4. أحمد عثمان سيدو، عفرين، 2013.09.19. 5. أحمد خليل سينو، عفرين، 2013.10.11. 6. إدريس علو، عفرين، 2013.11.08. 7. شعبان عبد الحميد شيخو، 2013.11.15. 8. أمير حامد، الدرياسية، 2014.01.11. 9. فؤاد إبراهيم، ديرك، 2017.03.24. 10. سعود ميزر العيسى، الدرياسية، 2019.11.27.

نتائج عملها مع المجلس الوطني وقيادة (قسد) في أقرب وقت ممكن⁽¹⁰⁾. سارعت (قسد) إلى إغلاق ملف المخفيين قسرياً وتمييع قضيتهم، عبر الإعلان في بيان لها أن "تحرياتها توصلت إلى أن بعض هؤلاء اختفى في مرحلة الفوضى الأمنية وتداخل مناطق السيطرة على الأرض، وانتشار الخلايا الإرهابية والاستخباراتية التي كانت تتبع جهات محلية وإقليمية، أو قبل تشكيل الإدارة الذاتية ومؤسساتها، أو جرى خطفهم من جهة أجهزة الأمن التابعة للحكومة المركزية السورية، وأنها لم تستطع التحقيق في منطقة عفرين، بسبب سيطرة تركيا عليها، وأن اثنين فقط من المذكورين اختفيا في منطقة خاضعة لحماية وحدات حماية الشعب، ما يضع هذه الوحدات وقوى الأمن/الأسايش تحت المسؤولية الطبيعية والإدارية لاختفائهما، وسيستمر التحقيق للكشف عن مصيرهما"⁽¹¹⁾.

3. مكاتب الأحزاب الكردية السورية

لعلّ الملف الوحيد الذي شهد انفراجةً، كان ملف مكاتب الأحزاب الكردية المعارضة لحزب الاتحاد الديمقراطي. فقد أصدرت (هيئة الداخلية لشمال وشرق سورية) التابعة لحزب PYD، (بياناً إلى الرأي العام)، في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر 2017، قالت فيه: إنها "تجاوباً مع مبادرة قوات سوريا الديمقراطية لتوحيد الخطاب الكردي، ستزيل العائق القانوني أمام فتح المجلس الوطني الكردي مكاتبه، وستسمح بمزاولة أنشطته السياسية والإعلامية والاجتماعي، دون الحاجة إلى موافقات أمنية مسبقة"، وأعلن الحزب "إسقاط القضايا المرفوعة بحق شخصيات وقيادات المجلس الوطني الكردي المقيمة خارج البلاد، وعدم ممانعته في عودتهم إلى المنطقة وممارسة نشاطاتهم"⁽¹²⁾، ثم أصدرت (لجنة شؤون الأحزاب السياسية في المجلس التشريعي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية) قراراً في أوائل عام 2020، أعلنت فيه "السماح للأحزاب غير المرخصة لدى الإدارة الذاتية بفتح مكاتبها"⁽¹³⁾، لتعلن هيئة رئاسة المجلس الكردي، بعد أقل من شهر، إعادة فتح مكاتب المجلس ومقرات أحزابها، "استجابة للنداءات التي تطلق حول وحدة الموقف الكردي، وكبادرة حسن نية وتعزيزاً للثقة، والبناء عليه لحل مختلف القضايا الخلافية"⁽¹⁴⁾.

(10) بيان (هيئة الداخلية لشمال وشرق سوريا) في 2017.12.17.

(11) بيان (القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية) في 2020.01.10.

(12) وكالة (هاوار) التابعة لحزب العمال الكردستاني: "بناءً على المبادرة التي أطلقتها قوات سوريا الديمقراطية لتوحيد الخطاب السياسي الكردي في سوريا، وبناء شراكة فعلية بين الإدارة الذاتية والمجلس الوطني الكردي في سوريا ENKS، وإيماناً منا بأهمية هذه المبادرة في خدمة المصلحة العامة، نعلن بأنه لا عائق قانوني أمام المجلس الوطني الكردي في سوريا؛ من أجل فتح مكاتبه التنظيمية والحزبية ومزاولة نشاطه السياسي والإعلامي والاجتماعي، دون الحاجة إلى أية موافقات أمنية مسبقة، وذلك في سبيل إزالة كافة العقبات أمام عملية إعادة بناء الثقة بين كافة الفعاليات السياسية والإدارية. كما نعلن عن إسقاط القضايا المرفوعة أمام القضاء بحق شخصيات وقيادات المجلس الوطني الكردي المقيمة خارج البلاد ومن دون أية استثناء، ونؤكد بأنه لا عائق أمامهم للانتقال إلى روجآفا، وعموم شمال وشرق سوريا وممارسة نشاطهم بكامل الحرية، ولن تكون هناك أية ملاحقة قانونية لأي سبب سابق لتاريخ نشر هذا البيان". الخامس من كانون الثاني/يناير 2020.

(13) قرار (الرئاسة المشتركة للجنة شؤون الأحزاب السياسية في الإدارة الذاتية) الصادر في 2020.01.05: "بناءً على المصلحة الوطنية، واستجابة لمبادرة المؤتمر الوطني الكردستاني لهيئة الظروف والمناخات للحوار الكردي-الكردي وتوحيد الموقف الوطني تجاه كافة القضايا، قررت اللجنة السماح للأحزاب غير المرخصة لدى الإدارة الذاتية بفتح مكاتبها والتزام الجهات المعنية بمضمون القرار ونشره في كافة وسائل الإعلام".

(14) بيان المجلس الوطني الكردي: "كما تعلم جماهيرنا بأنه طيلة السنوات السابقة، لم يتم إغلاق مكاتب المجلس الوطني الكردي في

خامسًا. مفاوضات وحدة الصف الكردي في سورية برعاية أميركية

1. انطلاق مفاوضات وحدة الصف الكردي السوري

بعد الدمار الذي أصاب المناطق الكردية السورية، والنزيف الكبير الذي تعرض له الكرد في سورية، ومرور عام على مبادرة فرنسية بالخصوص، وأخرى أعلنها القائد العام لـ (قسد) بعد ذلك، بدأ حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي في أوائل نيسان/ أبريل 2020 حوارًا برعاية أميركية، في قاعدة للقوات الأميركية جنوب مدينة الحسكة⁽¹⁵⁾، استنادًا إلى اتفاق دهوك الموقع بين الطرفين في إقليم كردستان عام 2014، الذي لم يجر تنفيذه مثل الاتفاقات التي سبقته⁽¹⁶⁾.

جاء الحوار بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، بحسب ما أُعلن، تحت عنوان توحيد الصف الكردي، وتشكيل مرجعية مشتركة وإدارة المناطق الكردية السورية وحكمها مناصفًا، على الرغم من وقوف طرفيه -الحزب والمجلس- على طرقي نقيض من كل ما يجري في سورية، وتعارضهما في الشكل والمضمون والأجندات والمصالح والتحالفات. وقد وضع جدول أعمال طموح للمفاوضات، بحيث شمل جميع القضايا المتعلقة بالكرد وسورية والمنطقة التي تعقدت بعد مرور سنوات طويلة على الثورة السورية، ودخلت في منعطفات متشابكة.

كان للمفاوضات أهداف مباشرة خاصة بطرفيها، فإذا كانت المناصفة تعني منح حزب الاتحاد الديمقراطي نصف ما جناه للمجلس الكردي، فإن المقابل لذلك هو إشراكه في المسؤولية عمّا تسببت به سياساته، أو على الأقل السكوت عنها والمساهمة في معالجتها، والاستفادة من القبول النسبي الذي يحظى به المجلس، للخروج من أزمتها الوجودية والعزلة المفروضة عليه، بتطبيع وضعه ودمجه في المنطقة، ومنحه غطاءً لتجاوز الرفض السياسي الذي يواجهه، ومن ثم المساعدة في حجز مكان له إلى جانب المعارضة السورية، وجعله جزءًا من شبكة العلاقات الرسمية التي يملكها المجلس، الذي دخل المفاوضات وليس لديه ما يخسره، بعد

سوريا ومقرات أحزابها بقرار من المجلس، إنما بقرار من حزب الاتحاد الديمقراطي ومسلحيه، عنوة وبمخلف وسائل المنع، بالمداهمة وكسر مقتنياتهما وحرق البعض منها أو إغلاقها بالشمع الأحمر، وبالرغم من ذلك لم يوقف المجلس نشاطه السياسي وعمله بين الجماهير". موقع المجلس، 2020.02.02.

(15) جرت المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي برعاية سفير الولايات المتحدة الأميركية لدى التحالف الدولي وليام روباك، ومسؤولين فرنسيين، وحضرها القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، وشارك في المفاوضات ممثلًا للمجلس الوطني الكردي، خمسة من قياداته هم: سعود الملا، نعمت داود، سليمان أوسو، فيصل يوسف وفصيلة يوسف، بينما شارك باسم حزب الاتحاد الديمقراطي، قادة في حزب العمال الكردستاني وهم: أدار خليل، صالح مسلم وعائشة حسو وقياديون آخرون.. موقع منتدى الشرق الأوسط للسياسات ودراسات المستقبل، مبادرة توحيد الصف الكردي في سوريا، تقدير موقف، عبد الرحيم محمد سعيد سعيد.

(16) اتفاقية دهوك في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2014 بين المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي (حزب الاتحاد الديمقراطي)، برعاية رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني في مدينة دهوك بإقليم كردستان العراق، لتشكيل مرجعية سياسية كردية بنسبة تمثيل 40% لكل واحد من طرفيه، إضافة إلى 20% للأحزاب الأخرى خارج هذين الإطارين، ومهمة المرجعية هي رسم الاستراتيجيات العامة وإيجاد شراكة بين الطرفين في إدارة المنطقة والدفاع عنها. خلال المفاوضات حول تشكيل المرجعية، تم الاتفاق على أن يكون عدد أعضائها ثلاثين شخصًا.

أن خسر كل شيء، بحيث إن أي شيء قد يحصل عليه يُعدّ مكسبًا.

2. نتائج أولية لمفاوضات وحدة الصف الكردي

لم تمرّ سوى أسابيع قليلة على بدء الحوار بين حزب الائتلاف الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، حتى أُعلن التوصل إلى توافق على مسودة وثيقة سياسية بين الطرفين، حول عدد كبير من القضايا الكردية والسورية العامة، ومن ذلك توصيف نظام الأسد بأنه نظام دكتاتوري استبدادي، يستخدم العنف ضد معارضيه، والمطالبة بحل ما أسماه الإعلان (بالأزمة السورية) وفق القرار الأممي رقم 2254، وبأن تكون سورية المستقبل دولة اتحادية ديمقراطية تعددية، يتم الاعتراف الدستوري فيها بالقضية الكردية بوصفها قضية وطنية، وبأن الشعب الكردي شعب أصيل في سورية، واعتبار المناطق الكردية وحدة سياسية وجغرافية متكاملة مع الوقوف إلى جانب المعارضة التي تؤمن بالديمقراطية وتوسيعها، والمطالبة بعودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم، وبناء علاقات إيجابية مع دول الجوار⁽¹⁷⁾.

في الواقع، فإن القضايا الكردية التي جرى الإعلان عن التوافق بشأنها، بين الائتلاف الديمقراطي والمجلس الكردي، كانت تشكل ألف باء النشاط السياسي الكردي في سورية، منذ بداية تأسيس الأحزاب الكردية في البلاد، وإذا ما أضفنا النقاط الأخرى التي استجذبت بعد بداية الثورة السورية، وبخاصة توصيف الطرفين للنظام والمعارضة الذي قال به المجلس في وقت مبكر من الثورة السورية، فإنه كان يمكن للاتفاق أن يشكل أرضية للعمل الكردي المشترك، وينجح في تحقيق اختراقات وفي تثبيت حقوق للكردي في سورية، لو كان جرى العمل على ذلك منذ البداية.

لكن توافقات المجلس الوطني الكردي وحزب الائتلاف الديمقراطي، أو النقاط التي قالوا إنهما اتفقا عليها، بدت بسبب توقيت طرحها المتأخر مجرد أمنيات، بعيدة من الواقع الكارثي الذي أصبحت عليه المنطقة، خصوصاً بسبب خروج عفرين من إدارة الحزب وقطع الجيش التركي التواصل بين منطقتي كوباني والجزيرة؛ في منطقة تل أبيض - رأس العين/ سري كانيه، وعودة الجيش السوري إلى ما عدا ذلك من المنطقة، وكذلك بسبب الضعف الذي أصبح عليه الطرفان، بعد أن أضعف الحزب المجلس طوال سنوات حتى كاد ينهيه، وبعد أن استنزفت الأحداث الحزب نفسه وأضعفته وأنهت دوره، بحيث أصبحا متقاربين، يجمعهما الضعف الذي يجدان نفسيهما عليه، وعدم امتلاكهما أوراقاً يمكن الركون إليها.

(17) نشر موقع المونيتور الأميركي تقريراً عن الحوارات في 2020.05.01، بعنوان: (الكردي في سوريا يخوضون مفاوضات سرية برعاية أمريكية)، أعدده الصحافي المقرب من أوساط المتحاورين إيغان عمر حسيب.

سادسًا. موانع التوصل إلى وحدة الصف الكردي في سورية

أعطت الرعاية الأميركية اللصيقة للحوار بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، وما بدا تصميمًا أميركيًا على جمعهما على موقف موحد، انطباعًا بإمكانية لعب الأميركيين دورًا شبيهًا بذلك الذي لعبوه في أواخر القرن الماضي؛ بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، عندما توسطوا لتطبيع الأوضاع بينهما وتوقيع اتفاق بذلك⁽¹⁸⁾، هذا علاوة على أن دعم إقليم كردستان للمفاوضات، أعطى تفاؤلاً شعبيًا كرديًا بإمكانية النجاح في تحقيق اختراق ما في جدار التباعد بين الطرفين، والوصول إلى اتفاق حقيقي لوقف النزيف الكردي،

إلا أن مفاوضات وحدة الصف الكردي التي حظيت بدعم كردي كبير، وبخاصة أنها ترافقت مع شبه تطبيع للأوضاع في المناطق الكردية السورية، وانخفاض التوترات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، وكذلك انخفاض انتهاكات الحزب بحق الكرد إلى أدنى المستويات، منذ بداية سيطرته على المنطقة، ودخول المجلس إلى المفاوضات بشكل جدي، وطرحه القضايا الخلافية بشكل مدروس، ومطالبته بوضع حلول جذرية حقيقية لها، وما أبداه الحزب من انفتاح لبحث جميع القضايا، تواجه صعوبات كبيرة، يحتاج تجاوز كل واحدة منها إلى تنازلات كبيرة وتغييرات موضوعية⁽¹⁹⁾.

وأهمّ العوامل التي تحول دون حصول اتفاق بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي هي الآتية:

1. عدم الفصل بين حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي

من أجل الوصول إلى اتفاق بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، فإن من التغييرات الفعلية التي لا بد من حصولها؛ ليس فقط إنهاء استفاد حزب العمال الكردستاني بإدارة المنطقة، عبر كوادره الذين يتخفون وراء واجهات كردية سورية، بل الفصل بين الحزب وفرعه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي، وإبعاده عن المنطقة، وهو الأمر الذي يبدو صعبًا للغاية، بسبب ارتباط الحزبين بعري يصعب فصلها، فـ PKK هو الحزب المؤسس لـ PYD من كوادره السوريين، وهو الحاضنة التي كُبر فيها الحزب، ويُعدّ

(18) توسطت الإدارة الأميركية في فترة الرئيس بيل كلنتون، بين السيدين مسعود البارزاني وجلال الطالباني، ورعت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت التوقيع على اتفاق سلام بين حزبها، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، في 17.09.1998 بالعاصمة الأميركية واشنطن. جاء الاتفاق بعد جولات قتال بين الحزبين وقطعة دامت أربعة أعوام بينهما، وقد نص على وقف القتال بشكل نهائي بين الأحزاب الكردستانية، وتحريم القتال الداخلي الكردي، وتطبيع الأوضاع في كردستان، وتوحيد الحكومة الإقليمية وإعادة الواردات إلى خزنتها، والهيئة لإجراء انتخابات جديدة.

(19) شروط نجاح الحوار الخمسة، المتعلقة (بفك الارتباط بين الإدارة الذاتية وحزب العمال الكردستاني، وتعديل العقد الاجتماعي، وإلغاء التجنيد الإجباري مع دخول البيشمركة السورية، إضافة إلى الوضع التعليمي وإيجاد حلّ عملي يضمن مستقبل الطلبة بشهادات معترف بها، وإدخال التعليم باللغة الكردية بشكل يناسب ذلك، وحسم مصير المعتقلين والمختطفين)، تحدث عنها باستمرار قياديون في المجلس الوطني الكردي وأحزابه، ومنهم إبراهيم برو، القيادي في حزب يكتي الكردي في سوريا وفي المجلس الوطني الكردي، ومن ذلك منشور كتبه على صفحته على (فيسبوك).



الرأس بالنسبة إليه الذي لا يستطيع التحرك من دونه.

على الرغم من الكوارث التي ألحقها بالكرد في سورية، يعدّ حزب العمال الكردستاني نفسه وصيًا على الكرد السوريين، ومناطقهم ملكية خاصة به، ووجوده فيها درة مكتسباته التي حققها بعد أربعة عقود من العمل المسلح، وتعد في الواقع مع مناطق وجوده القسري في إقليم كردستان، بمنزلة الرئتين اللتين يتنفس من خلالهما، والخزان البشري والمالي الذي يمدّه بأسباب البقاء، بعد إخراجه من حاضنته المفترضة في تركيا وخسارته لها، لذلك يصعب فصله عن فرعه السوري وإخراجه من ثم من المنطقة، وإعادته إلى معاقله النائية في جبال قنديل.

2. اختلاف الأجندات والأهداف بين طرفي التفاوض

إن طبيعة حزب العمال الكردستاني القادم من تركيا، والأجندات التي يقول إنه يعمل على تحقيقها التي لا تلامس اهتمامات كرد سورية وتفوق فوق ذلك طاقاتهم وبعيدة من مصالحهم، ومعاداة الحزب الصريحة لنيل الكرد حقوقهم القومية، وقوله إنه يعمل على تنفيذ مشروع (الأمة الديمقراطية وأخوة الشعوب) العابر للحدود، وتكريس كل شيء من أجل قضية زعيمه المسجون في تركيا، يجعل من الاتفاق مع المجلس الوطني الكردي صعبًا، خصوصًا بسبب طبيعة المجلس وانتمائه إلى البيئة السورية التي تختلف عن البيئة التي نشأ فيها PKK، وعد المجلس القضية الكردية في سورية قضيته الوحيدة التي يطالب بجعلها قضية وطنية سورية وحلّها داخل البلاد بما يحقق مصالح كرد سورية، وعدم إلزامهم بالقضايا التي يقول الحزب إنه يعمل على تحقيقها.

خلال العقد الماضي، هُيئت الظروف لحزب العمال الكردستاني لبناء قوة عسكرية وإمبراطورية مالية ضخمة، في الوقت الذي أضعف فيه الحزب المجلس الكردي، حتى بات ميزان القوة يميل إلى صالحه بما لا يقارن، الأمر الذي يصعب التصور معه، منحه المجلس نصف ما يملك، في الوقت الذي لن يحصل منه على شيء بالمقابل، سوى تطبيع وضعه بمنحه غطاءً شرعيًا لوجوده في المنطقة، أثبتت معادلات القوة في سورية عدم أهميته.

3. تحالفات الطرفين وامتداداتهما المحلية والإقليمية

المجلس الوطني الكردي جزءٌ من الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة التي تتخذ من تركيا مقرًا لها، وهو مقرّب من إقليم كردستان، ويتخذ من النهج القومي الذي يسير عليه الإقليم مرجعيةً له، في حين ينخرط حزب الاتحاد الديمقراطي في أجندة حزب العمال الكردستاني؛ ويعد من ثم جزءًا من تفاهات الأخير مع نظام الأسد، وهو بذلك جزءٌ من التحالف الذي ينخرط فيه النظام، وتعد إيران أحد أركانه، هذا مع الإشارة إلى وجود تحالف عسكري للحزب مع الأميركيين، بهدف محاربة تنظيم (داعش).

إن انخراط المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي في تحالفين متباعدين، يقفان على طرفي نقيض مما يجري في سورية، يجعل حصول اتفاق بينهما صعبًا، إذ ستكون تطورات التفاوض بينهما رهناً بوضع العلاقات بين إقليم كردستان وحزب العمال الكردستاني، وبمصالح القوى الفاعلة في سورية، إذ

سيكون من السهولة بمكان لجميع القوى التأثير فيهما، ولن يكون الاتفاق بينهما ممكناً على الأرجح، إلا إذا تلاقت مصالح الأطراف الإقليمية والدولية على حلٍّ في سورية.

4. العلاقات المتوترة بين حزب العمال الكردستاني وإقليم كردستان

يتخذ حزب العمال الكردستاني من جبال قنديل في إقليم كردستان، الواقعة على الحدود مع تركيا، مركزاً لقيادته وقاعدة رئيسية له، منذ تسعينيات القرن الماضي، ويسيطر الحزب على معسكر للاجئين الكرد من تركيا داخل أراضي الإقليم، وقد بدأ بالتدخل في شؤونه واتباع سياسة قضم أراضيه الحدودية مع تركيا، ومنعه من فرض سلطته عليها، وينفذ باستمرار عمليات عسكرية ضد القوات العسكرية التابعة للإقليم، ويرتكب انتهاكات بحق مواطنيه في المنطقة الحدودية، منها عمليات خطف وفرض إتاوات، بينما تتخذ تركيا من وجوده ذريعة لاستهداف المنطقة بالقصف الجوي، الأمر الذي أدى إلى إخلاء مئات القرى من السكان، وقد استغل الحزب هجوم (داعش) على الإقليم والفراغ الأمني الذي خلقه، فأدخل مسلحيه إلى منطقة شنكال/سنجار، ورفض إخلائها بعد هزيمة التنظيم، الأمر الذي تسبب في عدم عودة سكان شنكال إلى بيوتهم من المخيمات في الإقليم، بسبب الانتهاكات التي يرتكبها الحزب في حق العائدين منهم، وبخاصة خطفه الأطفال وتجنيدهم قسرياً، وتتعرض المنطقة علاوة على ذلك، لعمليات قصف جوي تركي، بداعي استهداف الحزب.

أثر التوتر الذي يغلب على علاقة حزب PKK مع إقليم كردستان، سلباً في الوضع في المناطق الكردية السورية، وفي علاقات حزب الاتحاد الديمقراطي مع المجلس الوطني الكردي، إذ يتخذ الحزب من المجلس المقرب من الإقليم وسيلة للضغط عليه، ويتخذ من المنطقة منصةً للهجوم عليه، ليس عبر التصعيد الإعلامي والقيام بتظاهرات ضده فحسب، بل وصل الأمر إلى حد في إرسال مجموعة من وحدات حماية الشعب التابعة له، من المناطق الكردية السورية لمهاجمة إقليم كردستان، إذ هاجمت المجموعة مركزاً لقوات البيشمركة في منطقة (سحيل) الواقعة على الحدود مع سورية، في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020⁽²⁰⁾.

5. الاعتراض التركي على وجود حزب العمال الكردستاني

لا تُخفي تركيا اعتراضها على وجود حزب العمال الكردستاني على حدودها في سورية، كما لا يُخفي الأخير عداها لها، ويتخذ من المناطق الكردية السورية منصةً، لرفع الشعارات المناوئة لتركيا، والمطالبة بالإفراج عن زعيمه أوجلان، المسجون لديها. إن اثنتين من ثلاث عمليات عسكرية نفذتها تركيا في سورية، تحت عنوان محاربة الإرهاب، استهدفت بها مناطق سيطرة الحزب ونجحت في انتزاعها منه، وهي لا تكفّ عن القول إنها ستعمل على تطهير حدودها من المنظمات الإرهابية، قاصدةً بذلك الحزب والمنظمات التابعة له،

(20) موقع تلفزيون زاغروس: وكيل وزارة البيشمركة بحكومة إقليم كردستان في مؤتمر صحفي يوم 2020.12.16. وقد اتصلت الوحدات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي من الهجوم بعد أن أفضلته البيشمركة، بالقول إن "ما حدث لم يتعدّ مسألة سوء تنسيق بيننا وبين المعنيين في إقليم كردستان".

حيث لم تتوقف الحرب الإعلامية معه، وتحصل مناقشات بين الطرفين باستمرار⁽²¹⁾.

تابعت تركيا الحوار الكردي-الكردي، ولم تُخفِ امتعاضها من التقارب بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، وبناءً على ذلك، يصعب تصور قبول تركيا بتطبيع وضع حزب العمال الكردستاني، حتى إذا كان ذلك عبر شراكة مع المجلس الكردي الذي يوجد عبر ممثلية له في اسطنبول، ضمن إطار وجوده في الائتلاف السوري المعارض.

6. عدم إيمان حزب العمال الكردستاني بالشراكة مع الأحزاب الكردية

يقوم وجود حزب العمال الكردستاني وظهوره القوي في أحد جوانبه، على إضعاف الأحزاب والتنظيمات الكردية والقضاء عليها بشتى الوسائل، بحيث يبقى وحيداً في الساحة، وقد استولى على القضية الكردية، وباتت له الكلمة الأولى في تمثيلها. ولا يؤمن حزب PKK بالشراكة مع الأحزاب الكردية التي تمتلك مشروعاً حقيقياً مختلفاً، فقد أحاط نفسه بإطار من الأحزاب الشكلية التي شجع على تأسيسها أو انشقاقها من أحزاب منافسة له، نتيجة تدخلاته في شؤونها، لاستخدامها في أجنداتها، ومنها حملاته على الأحزاب الأخرى. والواقع هو أن الحوار الكردي الذي انطلق أخيراً لم يكن ليبدأ لولا الضعف الذي بات عليه الحزب، خصوصاً بعد هزائمه أمام الجيش التركي وفصائل المعارضة السورية، وفقدانه مناطق واسعة، وحاجته إلى غطاء مقبول للبقاء في المنطقة، وإن تطبيع الأوضاع وحلّ القضايا الرئيسية يتعارض مع وجود حزب العمال الكردستاني وبقائه في المنطقة، والتوافق بشأنها سيؤثر في الإدارة المعلنة من قبله.

من جهته، وبعد توقيع ثلاث اتفاقات مع حزب الاتحاد الديمقراطي، فقد المجلس الوطني الكردي إيمانه بالشراكة مع الحزب، وبات يرفض التوقيع على اتفاقات منفردة، يخص كل واحد منها قضية خلافية واحدة، ويطالب بدلاً من ذلك ببقاء التفاوض مفتوحاً حتى حل القضايا الجوهرية العالقة جميعها، وعدم التوقيع على اتفاق في حال بقاء قضية خلافية من دون حل، ما يعني عدم تنفيذ مسودة أي اتفاق خاص بأحد القضايا، في حال الاتفاق بشأنها، بل وضعه في الأدراج انتظاراً لاتفاق نهائي شامل، يبدو بعيد المنال.

7. حظر النشاط السياسي ومكاتب الأحزاب الكردية

على الرغم من موافقة حزب الاتحاد الديمقراطي على فتح الأحزاب الكردية السورية مكاتبها، فإن الحزب لم يمنح الحصانة لتلك المكاتب، بل استمرت هجماته عليها تخريبياً وحرقاً، ملقياً بالمسؤولية عن ذلك -مثلما اعتاد- على مجهولين، أو على تركيا⁽²²⁾. فقد عادت اعتداءات المجهولين على مكاتب الأحزاب، بعد مرور أقل من عام على السماح بافتتاحها، بطريقةٍ أظهرت عدم وجود تغيير في سلوك الحزب واستمراره في السير على

(21) استهدفت تركيا بعملية (غصن الزيتون) منطقة عفرين، وبعملية (نبع السلام) منطقتي تل أبيب وراس العين، بينما استهدفت منطقة إزاز التي كان تنظيم (داعش) يسيطر عليها بعملية (درع الفرات).

(22) ألقى قائد حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم، مسؤولية الهجمات على مكاتب الأحزاب الكردية على الأتراك، إذ قال في لقاء له مع وكالة (هاوار) في 2020.12.19: "هناك محادثات بهدف تحقيق الوحدة الكردية، والحرائق التي حدثت في مكاتب المجلس الوطني الكردي في هذا التوقيت هي محاولات لعرقلة هذه المحادثات، يحاولون بالدرجة الأولى عرقلة الوحدة الكردية، لذلك يفعلون أي شيء، ومن المؤكد أن الدولة الفاشية التركية تقف وراء هذه المخططات".

نهجه المعروف في هذا الشأن. استخدم حزب PKK مكاتب الأحزاب الكردية صناديق بريد في كل مرة، لتوجيه رسائل محددة في مناسبات مختلفة، من ذلك استهدافها لإثبات عمق الصلة بينه وبين PYD، بعد أحاديث إعلامية عن محاولات تجري للفصل بين الحزبين، ومحاولة تخفيف الضغوط التي يتعرض لها، خصوصاً في إقليم كردستان، التي هدفت إلى دفعه إلى الالتزام باتفاق تطبيع الأوضاع في منطقة شنكال، المبرم بين الحكومة العراقية وحكومة الإقليم، عبر إخراج مسلحي الحزب من المنطقة.

إلى جانب ذلك، استمر حزب الاتحاد الديمقراطي في التضيق على النشاط السياسي والمطلبي الذي لا يتوافق مع أجنداته، مثلما حدث خلال الاعتصامات التي نظمتها أحزاب المجلس الوطني الكردي في مدن محافظة الحسكة وبلداتها؛ احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات وللمطالبة بالإفراج عن المعتقلين، واقتصرت النشاطات التي سمح بها في المنطقة، على تلك المكرّسة لخدمة زعيمه المسجون في تركيا، وتلك التي تهاجم إقليم كردستان التي نظمتها باستمرار⁽²³⁾.

8. التعليم الأيديولوجي

استغلّ حزب العمال الكردستاني عملية منع الكرد من التحدث بلغتهم في سورية، وتعطشهم إلى التعلّم بها، فأعلن، بعد إعلان الإدارة في المنطقة، منع التعليم الحكومي في مناطق نفوذه بشكل مفاجئ، وفرض منهاجاً حزبياً عديم القيمة علمياً، يقوم على تلقين الطلاب أيديولوجيا الحزب القائمة على تمجيد زعيمه، عبر جهاز إداري وتعليمي لا يتمتع بالكفاءة العملية، عُيّن بناءً على الولاء، ليضيق بذلك مستقبل الطلاب، نتيجة إرغامهم على المشاركة في تعليم شكلي غير معترف به وبالشهادات الدراسية التي يمنحها. إن إنهاء التعليم الأيديولوجي الذي ينفذه حزب العمال الكردستاني الذي يعدّ مشروعاً سياسياً أكثر من كونه عملية تعليمية، هو أحد مطالب المجلس الوطني الكردي التي يرفضها الحزب، كون ذلك يحرمه من أهم أركان وجوده، عبر استخدام المدارس حاضنةً لتجنيد الأطفال.

9. الوضع العسكري والتجنيد القسري

إن إحدى المعضلات الكبرى التي تحتاج إلى حل جذري هي الوضع العسكري، والعسكرة الممنهجة للمناطق الكردية السورية من جانب حزب الاتحاد الديمقراطي، بعد سيطرته الطويلة بقوة السلاح عليها، والسماح لنفسه بتجنيد الكرد قسراً من خلال تشريعات أصدرها بذلك، وتنفيذ عمليات خطف تشمل الأطفال ولا تستثني كبار السن أو الفئات الضعيفة، وقد جعل من وحداته الأمنية والعسكرية أدوات طيعة لتحقيق العسكرة العامة، بعد تربيتها أيديولوجياً. ولا بدّ، في هذا الشأن، من معالجة وضع التشكيلات شبه العسكرية التي تتبع الحزب، مثل (حركة جوانن شورشكر/ الشبيبة الثورية السورية) الوثيقة الارتباط بحزب العمال الكردستاني التي تتلقى أوامرها مباشرةً من قادته، وتعدّ مسؤولة عن أسوأ الانتهاكات بحق الكرد. وضمن هذا السياق، لا بدّ من إيجاد حل لوضع قوات بيشمركة (لشكري روج) التابعة للمجلس الوطني الكردي التي

(23) هجوم مجموعات من المتمردين التابعين لحزب الاتحاد الديمقراطي بالعصي والهراوات على المتظاهرين السلميين أمام مقر منظمة الأمم المتحدة الدولية، ما أوقع إصابات. زمان الوصل: أنصار «الاتحاد الديمقراطي» يهاجمون اعتصامات «المجلس الوطني» في الحسكة، 2021.09.25.

تعسكر في إقليم كُردستان، ويعترض حزب الاتحاد الديمقراطي على إدخالها إلى المنطقة، ويقول إنها (قوة مرتزقة)، يضغط على أفرادها، عبر استدعاء ذويهم في سورية وتوجيه تهديدات لهم.

10. عمليات الخطف والإخفاء القسري

إن الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي سيكون صعبًا، إذا لم يكشف الحزب عن مصير المخفيين قسرًا الذين اختطفهم أو احتجزهم ثم اختفت آثارهم، وإذا لم يتوقف عن خطف الكرد عشوائيًا وإخفاءهم من دون أسباب واضحة، وإذا لم يتم الوقوف على أوضاع من ارتكب الحزب انتهاكات مختلفة بحقهم، ومعالجتها من خلال محاسبة مرتكبيها وتعويض ضحاياها، ومنهم ضحايا مجازر وجرائم قتل واحتجاز وتعذيب وقتل تحت التعذيب ونفي ومصادرة ممتلكات، وقد لجأ الحزب إلى تشويه سمعة من استهدفهم، وعدّهم أعداءً وخونة وعملاء، يستحقون ما لحق بهم على أيديهم. وعلى العموم، تحتاج معظم سياسات حزب PKK إلى تناولها بعمق، ومنها الحروب العنيفة التي أدخل الكرد فيها التي تسببت في إعاقة عشرات آلاف أو تشويههم أو قتلهم، وفقدان أراضي وممتلكات، عبثًا، من دون نتيجة إيجابية.

11. تحقق الأهداف الأميركية في سورية

إن الدعم الأميركي للمفاوضات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، وكذلك سقف نتائجها، محكومٌ بالحد الضروري للاستمرار في تحقيق ما تبقى من مصالح أميركية، بعد تحقق هدف القضاء على تنظيم (داعش) إلى حدٍ بعيد، بحيث لم يبق للأميركيين سوى تصفية تركة التنظيم، المتمثلة في عناصره وأسره الموجودة في مخيم الهول، والمحتجزين منهم في عدد من السجون التي تديرها «قوات سوريا الديمقراطية»، في الوقت الذي لا يطبق الأميركيون قانون قيصر بصرامة، ويغضون الطرف عن قوافل صهاريج النفط التي تزود نظام الأسد بنفط المنطقة، مع التذكير بأن اتفاق إعادة تأهيل إنتاج النفط وبناء مصفايتين متنقلتين؛ بين شركة نفط أميركية و«قوات سوريا الديمقراطية»، في تموز/ يوليو 2020، لرفع الإنتاج النفطي الذي انخفض إلى 60.000 برميل يوميًا، بعدما كان يصل في الأحوال العادية إلى 360.000، يبدو مشروعًا قصير المدى، يرتبط بإغلاق ملف (داعش)، إذ يهدف إلى تمويل «قوات سوريا الديمقراطية»، وتوفير الحراسة والرعاية لعناصر (داعش) وذوئهم الذين تحتجزهم، إضافة إلى تغطية حاجة السوق المحلية⁽²⁴⁾. إن تحقق الأهداف الأميركية في سورية، ووجود ملفات أكثر أهمية، قد أفقد الدعم الأميركي لمفاوضات وحدة الصف الكردي زخمه، بحيث يبدو الضغط الأميركي على الطرفين، وكأنه توقف تمامًا، باستثناء بعض التصريحات الإعلامية المتباعدة.

(24) السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام: "الشركة الأميركية ستعمل على تحسين جدوى حقول النفط لجعلها أكثر إنتاجية. من المنطقي أنه يجب علينا، بدلًا من كتابة الشيكات فقط، مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم". صحيفة الشرق الأوسط: شركة بريطانية قلقة على "حقوقها" في النفط شمال شرقي سوريا. بعد اتفاق بين "دلنا كريسنت إنرجي" الأميركية و"الإدارة الكردية" شرق الفرات. 2020.09.13.

الخاتمة

توقفت مفاوضات وحدة الصف الكردي، بعد مرور ستة أشهر على انطلاقها، بعد أن بقيت تراوح في مكانها طوال الوقت، من دون تحقيق اختراق أو تقريب بين طرفيها في القضايا الرئيسية، وعادت الأوضاع في المنطقة إلى المربع الأول، فشهدت هجمات جديدة على مكاتب الأحزاب الكردية، وعمليات قمع وخطف وإخفاء قسري استهدفت الناشطين الكرد، وازدادت عمليات خطف الأطفال وتجنيدهم، فضلاً عن تصاعد الأزمات المعيشية وارتفاع الأسعار.

امتد تصعيد حزب العمال الكردستاني ضد إقليم كردستان إلى المناطق الكردية السورية، فاعتبر مفاوضات وحدة الصف الكردي بين فرعه السوري؛ حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي: "جزءاً من الخطة الأميركية للقضاء عليه وانخراطاً من إدارة ترامب في المؤامرة الدولية، التي يشارك فيها تحالف أميركا والدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني"⁽²⁵⁾، واتخذ من المنطقة منصبةً لهجوم إعلامي شامل على حكومة الإقليم، وانبرى مسؤولو فرعه السوري وإدارته إلى الدفاع عن وجوده على أراضي الإقليم وتبرير أعماله العدائية ضده، وراح ينظم أنصاره في فاعليات منوثة له، مقابل دفاع المجلس الوطني الكردي عن سيادة إقليم كردستان على أراضيها، ومطالبة الحزب بالكف عن التدخل في شؤون الكرد وتركهم يقررون مصيرهم بأنفسهم، وبخروج مسلحيه وعودته إلى ساحته الرئيسية المفترضة في تركيا، والتوقف عن توفير الذرائع لها، حيث أدى وجود مسلحيه في إقليم كردستان والمناطق الكردية السورية، إلى جعلهما ساحات منازلة معها.

واصل كوادر حزب العمال الكردستاني إدارة حزب PYD للمناطق الكردية السورية، وواصل وفده المفاوضات هجومهم على إقليم كردستان والمجلس الوطني الكردي، إذ اتهم رئيس وفد الحزب المفاوضات بالعمالة لتركيا، وقال: "عندما نجلس على طاولة المفاوضات مع أعضائه، نغلق أعيننا ونفتحها وكأننا نفاوض الأتراك"⁽²⁶⁾، وقال إن "الاتفاق مع المجلس الوطني الكردي في سورية، يعتبر خيانة لدماء الشهداء"، ووصف قوات (بيشمركة روح) التابعة للمجلس بالمرتزقة⁽²⁷⁾، بينما طالب المجلس اعتذاراً عن تلك الإساءات، كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات، وتساءل مسؤولون في المجلس عن: "جدوى الحوار مع طرف يتهمه بالخيانة والعمالة والارتزاق"، بينما رفض الطرف الآخر الاعتذار، واستمر فوق ذلك في التصعيد في الاتجاه ذاته.

(25) دوران كالكان، عضو اللجنة القيادية لحزب العمال الكردستاني PKK: "كانت خطتهم إنهاء حزب العمال الكردستاني في جميع المناطق، والمباحثات التي تجري حالياً بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي في سوريا بقيادة الولايات المتحدة، هي جزء من هذه الخطة". موقع هاوار: (انهيار النظام التركي مجرد مسألة وقت لا أكثر) 2020.11.17.

(26) تصريحات للقيادي في حزب العمال الكردستاني ورئيس وفد حزب الاتحاد الديمقراطي المفاوضات آردار خليل؛ إلى وكالة (هاوار) وقناة (روناهي) التابعتين لـ PKK.

(27) موقع أوزكور بوليتيكا: آردار خليل: "هؤلاء ليسوا بيشمركة، بل هم مرتزقة للدولة التركية، استخدمتهم تركيا في شنغال وقنديل، ولهذا ليس من الممكن قبولهم"، 2021.01.12.



بعد مرور عامين على بدء مفاوضات وحدة الصف الكردي، بين المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، لم تحقق المفاوضات تقدّمًا يذكر، مع اقتصار تواصل الطرفين على المناوشات الإعلامية، وظهر واضحًا عدم إمكان التقريب بين طرفيها وحل الملفات الشائكة بينهما ووصولهما إلى نتيجة، ومن ثم فشلت المفاوضات عمليًا، خصوصًا بعد تراجع اهتمام الإدارة الأميركية الجديدة -إدارة الرئيس بايدن- بالمفاوضات، وما ظهر من عدم عدّها سورية أولوية لسياساتها، واقتصار تناولها المفاوضات على تصريحات إعلامية متباعدة، خفيفة اللهجة.

إن بنية حزب الاتحاد الديمقراطي شديدة الاختلاف عن بنية المجلس الوطني الكردي، وأجندتهما المتناقضة والتحالفات المتباعدة التي ينخرطان فيها، والمسافة الكبيرة التي باتت تفصل بينهما بعد طول مقاطعة، وحجم الملفات موضوع التفاوض وتعقيداتها وتشعباتها التي تحتاج إلى توافقات إقليمية ودولية، يجعل عملية التهدئة التي خلقتها العملية التفاوضية هشةً، والوصول إلى اتفاق لوحدة الصف بينهما صعبًا.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضاً بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، والعلاقات العربية الإقليمية والدولية. يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميداناً للحوار البناء، وساحة لتلاقح الأفكار.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

ترجمات

أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05